



الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط: ضرورة التنوع الاقتصادي
The Algerian economy and the effects of dependence on oil: the need for economic diversification

أ.د/ خوني رابح

جامعة بسكرة

khouni28302@yahoo.com

د/أوضايفية حدة

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

المخبر: ECOFIMA

hassina_economie@hotmail.com

Abstract :

this study aims to shed light on the effects of the oil crisis as a result of the low of oil prices on the various economic indicators in Algeria starting from the year 2014. And to know the reasons behind this negative impact. The study found that the Algerian economy was fragile in the face of the effects of this oil shock because he was away from the actual application of the economic diversification strategy, and lacks success factors of this strategy.

Keywords: oil price, effects, the Algerian economy, economic diversification

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الآثار التي خلفتها الأزمة النفطية نتيجة انخفاض اسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بدء من سنة 2014، ومعرفة الأسباب المفسرة لهذا التأثير السلبي، وقد توصلت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري كان هشاً في مواجهة آثار هذه الصدمة النفطية لأنه كان بعيداً عن التجسيد الفعلي لاستراتيجية التنوع الاقتصادي، ويفتقر الى عوامل نجاح هذه الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الآثار، الاقتصاد الجزائري، التنوع الاقتصادي.

تصنيف JEL: F4

تمهيد: ان الأزمة النفطية التي مست الاقتصاد الجزائري من 2014 وما قبلها، هي اليوم ليست وليدة الانخفاض الحاد الذي عرفته اسعار النفط خلال تلك السنة و انما تعود جذورها الى أزمة 1986، أين لم يتم التمكن فعلاً من الخروج من آثار تلك الأزمة لأن السلطات لم تفلح في تلك الفترة من وضع سياسة اقتصادية ناجعة نحو التنوع الاقتصادي قوامها كل

القطاعات الاقتصادية دون استثناء، وعمودها الفقري هو العامل البشري الذي هو عامل التنمية و في نفس الوقت هو الذي يجني ثمارها، لأن تفكير الفرد الجزائري بعيد كل البعد عن تحمل مسؤوليته كاملة أمام نفسه وأمام مجتمعه، ومثل ما قال المفكر مالك بن نبي أن الاقتصاد مهما كانت نوعيته المذهبية فهو تجسيد للحضارة، وهذا التجسيد الوظيفي يحمل للحضارة جانبين: جانب معنوي هو ارادة تحرك المجتمع نحو تجديد مهماته، و جانب مادي هو اماكن يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بهذه المهمات، فإذا توفرت الارادة يمكن ايجاد الامكان الحضاري أي الاقلاع الاقتصادي، بينما فقدان الارادة في نشاط أي مجتمع يؤدي الى تجميد امكانه مهما كان حجمه المادي، فالقضية في الدول المتخلفة ليست قضية اماكن مالي بقدر ما هي قضية تعبئة للطاقات الاجتماعية تحركها ارادة حضارية¹. وعلى هذا الأساس يصاغ الاشكال الرئيسي للدراسة كما يلي: أين تكمن عوامل الاخفاق و الفشل التي تميز مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة في ظل تراجع أسعار النفط ؟ كيف يمكن التخلص أو على الأقل التقليل من آثار هذه التبعية للريع النفطي؟

و للإجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور:

أولا- انعكاسات الاعتماد المفرط على النفط؛

ثانيا- ملامح الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري؛

ثالثا- ضرورة التنوع الاقتصادي.

أولا-انعكاسات الاعتماد المفرط على النفط: تعد اغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية ولاسيما النفط ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل أساسي على المورد الريعي في تمويل موازنة الدولة و توفير مستلزماتها، وحالة كهذه جعلت البلدان النامية تدور في فلك أسواق النفط، مما جعلها تعاني من مشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض أسعار النفط العالمية، ومن المفترض أن تستفيد الدول المصدرة للنفط عند رواج الأسعار واستخدام عائداتها كدفعة قوية لتمويل متطلبات بناء هيكل اقتصادي متنوع والتخلص من حالة الاعتماد على الريع النفطي، وهذا ما فشلت البلدان العربية التي يغلب على اقتصادياتها الطابع الريعي في تحقيقه².

و لعل أهم العوائق التي تقف حجر عثرة أمام اقلاع الاقتصاديات النفطية و في مقدمتها الاقتصاد الجزائري ما يصطلح عليه بالمرض الهولندي و الذي يعبر عن الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث شجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسعي ذلك بالمرض الهولندي، و أول من نشر هذا المصطلح مجلة " الأيكونومست " البريطانية في 1977/11/26، و من أهم أسباب المرض الهولندي ما يلي:³

أ- فشل السياسات الاقتصادية: في أغلب البلدان التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي وخصوصا الدول النامية لم تكن هنالك أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، و في ظل هذا الواقع الذي يشهد تخطيط السياسات الاقتصادية لم توجه الموارد النفطية والطبيعية بالقنوات المهمة التي من شأنها أحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، إذ من المفترض أن تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكن معه الاقتصاد القومي من البدء والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء تغييرات بنوية في الاقتصاد القومي، إلا أنه في ظل غياب استراتيجية تنموية ملائمة وسوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية، فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية، ويبقى الاقتصاد غير قادر للهبوض بأعبائه متكلا على العوائد الريعية، وبالتالي فقدان فرصة الانطلاق نحو الأمام.

ب- الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة: إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية، ولذلك فإنها لا تؤدي إلى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب، بل إنها تؤدي إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية، وعادة ما تستغل في الإنفاق الترفي، أو قد تستغل في التسليح والإنفاق العسكري وفي الحروب لتحقيق نزعات عدوانية.

ج- ضعف المبادرة والانتكال على الدولة: إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش والتبعية، وظهر حالة من الركود والقناعة بالأوضاع المتردية، وحالة الاسترخاء والركون إلى الترف والراحة أضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع. وبعد منتصف القرن العشرين وظهر حركات التحرر في أغلب الدول النامية كانت الأنظمة المستلمة للسلطة في تلك البلدان شمولية تتحكم بالثروة والسلطة معا.

ولذلك وضمن ما يعرف بالأنظمة الاشتراكية كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والمسكن، وأغلب احتياجات الإنسان الضرورية، ولذلك أخذ الفرد في تلك الدول لا ينظر إلى ذاته وقدراته ومساهماته للحصول على احتياجاته بقدر ما ينظر إلى ما تعطيه الدولة من مكارم. بحيث أصبح توفير الخدمات واحتياجات الإنسان مكرمة يتلقاها الفرد من الأنظمة الشمولية في تلك البلدان وضمن هذه الصورة التراجيدية انقلبت المعادلة، إذ من المفترض أن الإنسان من خلال مساهماته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي، ومن خلال عوائد مساهماته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على أغلب احتياجاته دون النظر إلى ما تجود به أيدي المسؤولين. إن حالة الانتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي وبالتالي تمثل أحد أعراض المرض الهولندي. إن الدولة هي مهمتها توفير الخدمات العامة للمجتمع، لكن على أفراد المجتمع أن يكونوا مسئولين عن توفير احتياجاتهم الشخصية من خلال الاضطلاع بمسؤولياتهم والمساهمة الفعالة والعمل المنتج.

و ان اعتماد الاقتصاد على الربيع لا سيما الربيع النفطي يخلق جملة من الآثار السلبية على الاقتصاد

منها:⁴

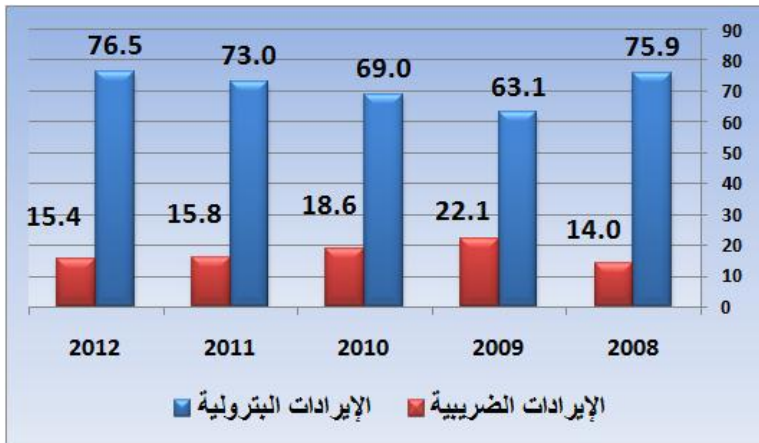
-الأثر الضريبي: بما أن القسم الأعظم من مداخيل الدولة تأتي عن طريق الصادرات النفطية أو المادة الخام، فإن جمع الضرائب لا يصبح في مقدمة اهتمامات الدولة، و لهذا فإن حصة موارد الدولة من الضرائب من مجموع موارد الدولة الريعية محدودة جدا بسبب كونها أكثر كلفة مقارنة مع التحصيل الرخيص للصادرات من بيع النفط:

-أثر الإنفاق: لا توفر المداخيل النفطية للدولة الامكانية لخلق اقتصاد انتاجي حقيقي و دائم، فالدولة عادة ما تميل الى توظيف الرساميل في مجالات غير انتاجية و مؤقتة:

-أثره على التنوع الاقتصادي: يمارس الاقتصاد الريعي نوعا من أثر الاستبعاد على القطاعات الأخرى نظرا لاستثائه بالجزء الأكبر من الاهتمام، مما يفقد بقية القطاعات اعتمادها على قوى ذاتية محركة لفرض وجودها في سوق المنافسة نظرا لكون مصدر تمويلها يبقى الربع النفطي.

ففي الدول العربية النفطية مثلا يتميز هيكل إيرادات العامة باستمرار المساهمة المرتفعة لقطاع البترول والتي تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية التي بلغت 76.5% في عام 2012، و الذي يوضح بالتالي مدى ارتباط الإنفاق العام بمستوى أسعار النفط، في حين لا تشكل عائدات الضرائب سوى نسبة متواضعة مقارنة مع الإيرادات البترولية⁵.

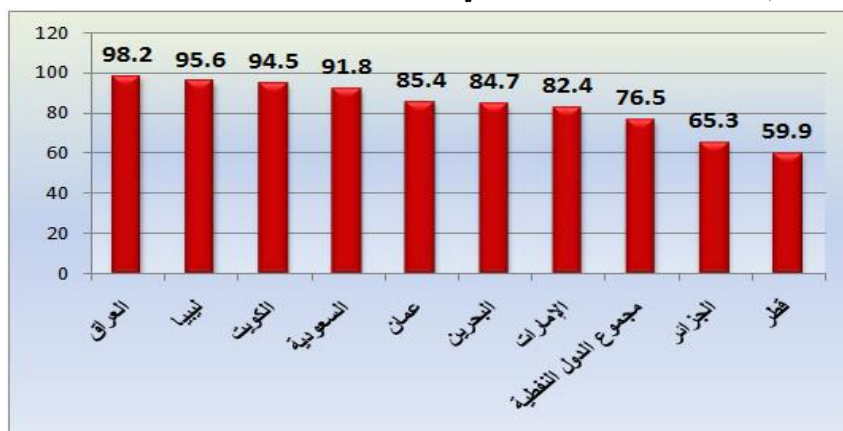
شكل 1: هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية % (2012-2008)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي لعام 2013

حسب احصائيات سنة 2012 تجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة نسبة 90% في كل من العراق وليبيا والكويت والسعودية. فيما تراوحت هذه النسبة بين 82.4% و 85.4% في كل من الإمارات والبحرين وعمان، بينما سُجلت أقل نسبة في قطر بحوالي 60%، و بلغت 65.3% في الجزائر كما يبينها الشكل الموالي.

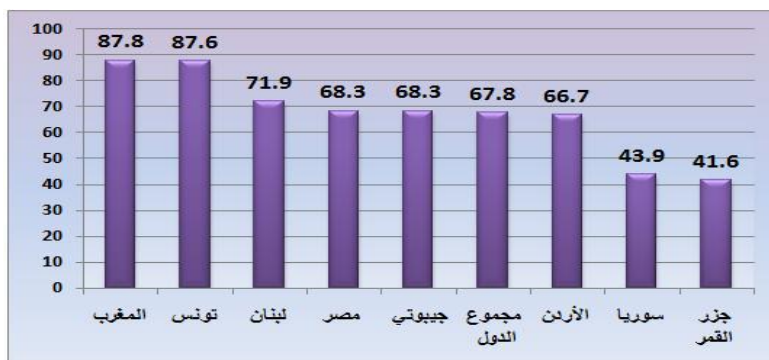
شكل رقم 2: مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة حسب الدول النفطية لسنة 2012



المصدر: سياسة التنوع في الدول العربية: عرض وتحليل لأهم المؤشرات، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org

في حين تصدر كل من تونس والمغرب مجموعة الدول العربية غير النفطية بحيث أن هذا المؤشر تجاوز متوسط ما سجلته هذه الفئة من الدول العربية بحوالي 20 نقطة. وقد بلغت هذه النسبة 71.9% في لبنان و 68.3% في كل من مصر وجيبوتي، بينما بلغت 43.9% في سورية و 41.6% في جزر القمر.

شكل رقم 3: مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة حسب الدول العربية غير النفطية (نسبة) لسنة (2012)



المصدر: سياسة التنوع في الدول العربية: عرض وتحليل لأهم المؤشرات، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org

ثانيا-ملاح الأزمة النفطية 2014 في الجزائر : تأثر كثيرا الاقتصاد الجزائري و كغيره من الاقتصاديات النفطية بالانخفاض الحاد الذي عرفته اسعار النفط التي تهاوت الى أدنى مستوياتها، اذ انخفض سعر النفط (خليط الصحراء الجزائري) انخفاضاً حاداً، لقد تهاوت أسعاره من 109,8

دولار كمتوسط سنة 2013 الى 99.8 دولار للبرميل كمتوسط سنة 2014 أي بانخفاض قدره 8,3%، و التي كان لها انعكاسات مباشرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد خاصة منها التوازنات الخارجية. وهذا ما يمكن لمسه من خلال بعض المؤشرات.

جدول رقم1: بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة 2010-2015

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو ال PIB (%)	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.9
نصيب الفرد من PIB بالأسعار الجارية (دولار)	4481	5431	5542	5606	5490	4870
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في ال PIB (%)	4.2	3.7	3.7	4.0	-	5.8
معدل التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8
معدل البطالة %	10.00	10.00	11.00	9.8	10.6	10,8

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على : - تقرير تنافسية الاقتصادات العربية لسنة 2016 و تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر سنة 2015 / - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015 / - و الموقع الالكتروني: data.albankaldawli.org

1-معدل نمو الناتج المحلي: بلغ معدل نمو الاقتصاد الجزائري 9ر3 % في 2015 مقابل 8ر3 % في 2014، حيث سجل قطاع المحروقات نتائج ايجابية محققا نموا ب4ر0 % في 2015 مقابل 6ر0 % في 2014 و 5ر5 % في 2013. و فيما يخص النمو خارج المحروقات سجل تباطؤا حيث انتقل من 6ر5 % في 2014 إلى 5ر5 % في 2015.

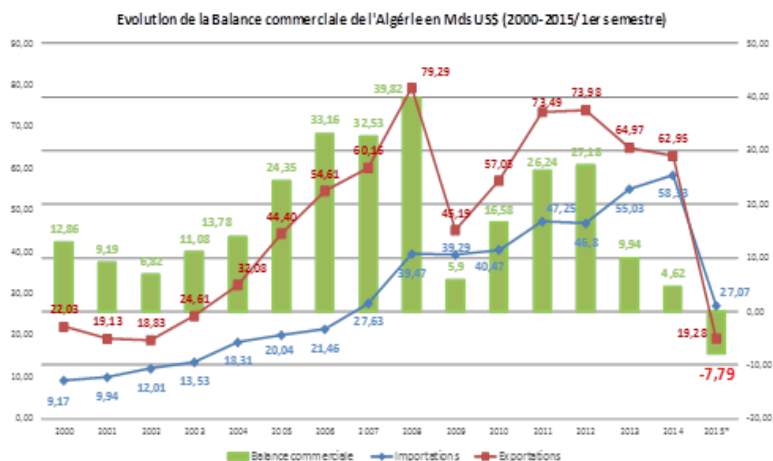
شكل رقم4: تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: الموقع الإلكتروني: data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 2016/10/4

2- حركة الميزان التجاري:

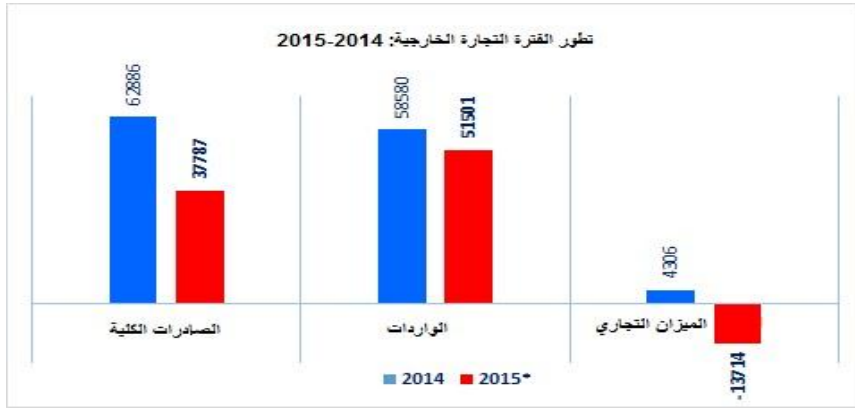
شكل رقم 5: حركة ميزان التجارة الجزائرية بالمليارات الدولارات الأمريكية (2000-2015/السداسي الأول)



المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية / المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حسب معطيات بنك الجزائر ومركز CNIS

منذ سنة 15 لم يسجل الميزان التجاري في الجزائر عجزا الا ابتداء من سنة 2015 حيث بلغ العجز 7,79 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2015 لينتقل الى 13,71 مليار دولار نهاية سنة 2015 مقابل فائض قدر بأكثر من 4 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2014، هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات و الصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه، و من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات بلغت نسب 73% سنة 2015 مقابل 107 % المسجلة سنة 2014⁸.

شكل رقم 6: تطور التجارة الخارجية للفترة 2015-2014



المصدر: حصيلة التجارة الخارجية، على الموقع الإلكتروني: www.andi.dz

3- الإيرادات النفطية: بلغت إيرادات النفط في الجزائر 34 مليار دولار عام 2015، مقارنة بـ 61 ملياراً عام 2012. وأدى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تدهور أسعار النفط، مترافقاً مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي عالمياً، إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـ 47.7% منذ عام 2010⁹.

جدول رقم 2: تطور الإيرادات النفطية في الجزائر للفترة 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر برميل سلة الأوبك (دولار)	77,4	107,4	109,5	105,9	100	59
الإيرادات النفطية (مليار دولار)	45	62	61	55	48	34

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014/ منظمة الأوبك 2015

4-احتياطات الصرف: تراجعت احتياطات الصرف للجزائر إلى 144,1 مليار دولار بنهاية 2015 أي بانخفاض ب 35 مليار دولار تقريبا خلال سنة واحدة مقارنة بسنة 2014 أين بلغ 178.93 مليار دولار، حسب ما أفاد به ممثل لصندوق النقد الدولي مقابل 194 مليار دولار في 2013¹⁰. وسيستمر هذا التراجع الى غاية سنة 2019 بسبب العجز المتوقع أن يُسجل في ميزان المدفوعات الذي يحسب حركة رؤوس الأموال و العملة الصعبة التي تخرج من الجزائر وتدخل إليها و هذا من خلال حساب عمليات التصدير والاستيراد المتعلقة بالسلع و الخدمات، و تحويل أرباح الشركات إلى الخارج وكذا عمليات إدخال العملة الصعبة من طرف الجزائريين أو الأجانب. و سيبليغ عجز ميزان المدفوعات حسب توقعات خبراء الحكومة، في 2017 حدود 11.2 مليار دولار وفي 2018 مستوى 5.4 مليار دولار. وسيتم تغطية هذا العجز من خلال اللجوء إلى احتياطي الصرف ما يفسر استمرار تقلص هذا الأخير¹¹.

شكل رقم 7: تطور احتياطي الصرف الجزائري 2014-2019 (مليار دولار)

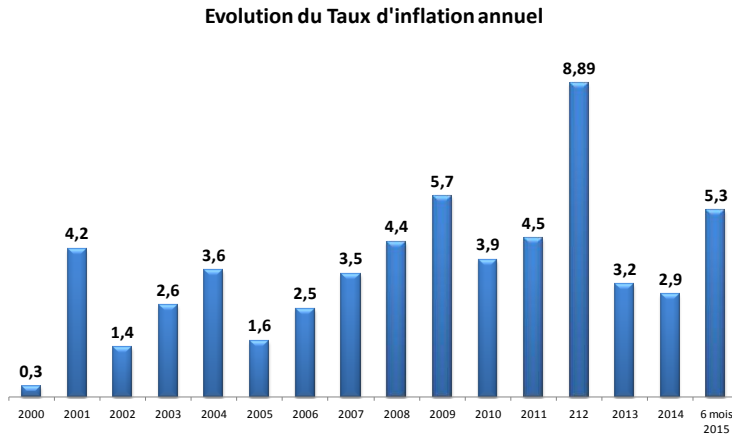


المصدر: تطور احتياطي الصرف و أسباب تراجعه الى غاية 2019 على الموقع الالكتروني: www.eco-algeria.com

6-معدل التضخم و القدرة الشرائية: كان للقدرة الشرائية هي الأخرى نصيبها من هذا التأثير السلبي لأسعار النفط، اذ انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 5520 دولار سنة 2013 الى

5490 دولار سنة 2014 ليصل الى 4870 دولار سنة 2015 نتيجة الزيادة التي عرفتها أسعار مختلف السلع، إذ ارتفع معدل التضخم من 2,9% سنة 2014 لينتقل الى 5,3% خلال السداسي الأول من سنة 2015 و يستقر عند 4,8% نهاية سنة 2015. فالزيادة في وتيرة التضخم تعني انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين الذين لم تتبع مداخيلهم وتيرة التطور. وقد ارتفع سعر الخضار والفواكه وكذا سعر الحبوب الجافة، مما يمثل حصة هامة من ميزانية الأسر. كما يخص هذا الارتفاع سعر السيارات بسبب الرسوم الجديدة على السيارات التي حددها قانون المالية لسنة 2015. وتُشجع عملية ارتفاع الأسعار تقلص إيرادات التصدير الناجمة عن انهيار أسعار النفط والمتفاقمة بفعل انخفاض قيمة الدينار الذي يؤثر على القدرة الشرائية للجزائريين. هذا الأخير يعني ارتفاع تكاليف الواردات وبالتالي ارتفاع تقدير التكاليف والمبيعات. ورفع أسعار المنتجات المستوردة سيولد، جزئيا، زيادة في وتيرة التضخم وانخفاض في القدرة الشرائية.¹²

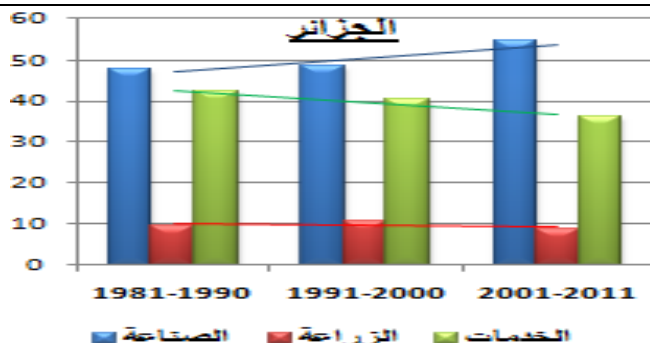
شكل رقم 8: تطور نسب التضخم (2000-2015 السداسي الأول)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

7- على المستوى القطاعي: عند تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لمعرفة درجة التنوع الاقتصادي يلاحظ بأنه لا يزال يتميز باستمرار ضعف مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية كما يبينها الشكل الموالي.

شكل رقم 9: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لفترات مختلفة (%)



المصدر: سياسة التنوع في الدول العربية: عرض وتحليل لأهم المؤشرات، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org

-بالنسبة لقطاع الفلاحة: رغم النتائج الايجابية التي سجلها القطاع سنة 2015 بمعدل نمو قدرب 6ر7% (مقابل 5ر2% في 2014)¹³. إلا أنه يبقى هو الآخر دون المستوى المطلوب مقارنة بالمبالغ الضخمة المسخرة في هذا الجانب، فمن خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي للفترة (2001-2011) تقريبا هي الأقل مقارنة بالفترتين 1981-1990 و 1991-2000، إذ لم تتجاوز 10% من الناتج المحلي الاجمالي ما يعني الركود الواضح في هذا القطاع و انعدام مردوديته. و هذا رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ يلاحظ أن الانتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق. كما يواجه القطاع كثرة الطلب المتزايد والذي يشهد نموا متضاعفا وذلك في بيئة اقتصادية متأزمة أكثر فأكثر، فالجزائر هي أول بلد مستهلك للحليب في المغرب العربي تستهلك حوالي 6 مليار لتر من الحليب سنويا (جميع أنواع الحليب)، بما في ذلك 4 مليارات لتر منتوجات محولة وما يقرب 2 مليار لتر هي للاستهلاك وتغذية العجول. حيث يتم استيراد 3 مليار لتر على شكل مسحوق و 250 مليون على شكل أجبان و 150 مليون على شكل مسحوق حليب الأطفال و هذا ما يعني المزيد من التبعية الغذائية¹⁴.

-بالنسبة لقطاع الصناعة: بلغ معدل نمو قطاع الصناعة 4ر6% سنة 2015 (مقابل 3ر9% سنة 2014)¹⁵، إذ تبقى الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي الذي لم يتجاوز 55%، مقارنة ببقية الدول العربية النفطية إذ عرفت اغلبها ارتفاعا ملموسا لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، خاصة قطر وليبيا والعراق و المملكة العربية السعودية. وقد تميزت قطر في هذه المجموعة بزيادة كبيرة بحيث أصبح هذا القطاع يشكل حوالي 70% كمتوسط سنوي من ناتجها المحلي خلال الفتر 2001-2011 في الوقت الذي كان لا يتجاوز 55% في العشرية السابقة¹⁶.

و بالنسبة لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر و التي يعول عليها كثيرا كركيزة أساسية للتحوّل نحو التنوع الاقتصادي تبقى ضعيفة إذ لم تتجاوز نسبتها 5,8% خلال السداسي الأول من سنة 2015 و يرجع ذلك إلى النتائج السلبية لقطاع المحروقات الذي لا يزال المهيمن من حيث الأداء على مستوى الصناعة العمومية¹⁷.

ثالثا-ضرورة التنوع الاقتصادي: بالرغم من مشاكل الوضع الحالي التي تعيشها الجزائر في مختلف المجالات، يؤكد أن هناك إمكانيات معتبرة تملكها الجزائر لتحقيق النجاح وتوفير الرخاء، وهذا يتطلب الالتزام بتوافر الإرادة والعزيمة الحقة، وأن البدء بنشر الوعي والإدراك الصادقين واتباعهما بالالتزام والمسؤولية، وبذلك يمكن تحقيق تنمية حقيقية تعيد للجزائر مكانتها على المستويين الجهوي والإقليمي، وبالتالي احتلال موقع متميز¹⁸، خاصة وأن للجزائر من الامكانيات البشرية والمادية وحتى الرصيد التاريخي ما يؤهلها لتجاوز أزمتها الاقتصادية¹⁹.

1- مفهوم التنوع الاقتصادي²⁰: ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحي أو غيرها، ان تعمل على تنوع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد.

يقصد بالتنوع الاقتصادي كونه سياسة تنمية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى آخر، التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية.

أما في شقه المالي، يقصد بالتنوع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية.

بمعناه البسيط، يشار إلى التنوع بـ "عدم وضع البيض في سلة واحدة". فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر. وبالتالي، فإن وجود تنوع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمة متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل و يسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.

2- أهداف التنوع الاقتصادي: يمكن تلخيص الاهداف الرئيسية للتنوع الاقتصادي في ما يلي:²¹

-التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترو، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).

-تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

-تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، و زيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، و توفير فرص الشغل و بالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
-تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية و تقليص دور الدولة و السلطات العمومية.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنوع الاقتصادي حسب الأفق الزمني:
- فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع و تعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلاً)، و بالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية.
-أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنوع و التوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.
اذن فالهدف من التنوع الاقتصادي هو توسيع القاعدة الاقتصادية و اقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية و مالية و خدمية، تسهم في ايجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.²²
بمعنى آخر أن التنوع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الأولى بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية و المستقبلية بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص و الاستثمار الاجنبي. أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة اقليمياً و اجتماعياً و التي تعود بالفوائد على الجميع.
و يمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في سبعة مجالات هي:²³

أ- بناء بيئة أعمال منفتحة و فاعلة.

ب- تبني سياسة مالية منضبطة.

ج- إرساء بيئة فاعلة و مرنة للأسواق المالية و النقدية.

د- زيادة كفاءة سوق العمل.

هـ- تطوير البنية التحتية.

و- تطوير قوة العمل.

ز- تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

لكن بناء الاقتصاد المستدام و تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يتطلبان ادارة كلية تتصف بالكفاءة و موارد بشرية قادرة على الانتاج و الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية و الاقليمية و العالمية. و لتقليل الاعتماد على النفط و الغاز و تنوع قاعدة الانتاج و تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يكون لعوامل الإنتاج كالأرض و رأس المال و العمل المنظم و خصوصاً التكنولوجيا دور أساسي في قيادة النمو الاقتصادي. كما و ينبغي أن ترتبط عوامل الانتاج مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار و الإبداع و الإدارة الحسنة للموارد، و بما ان التقدم التقني(التكنولوجي) و رأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الأجل يركز على التعليم و البحث و التطوير، إذن ينبغي أن تخصص له الأولوية في الانفاق المالي العام.

- 3- مقومات التنوع الاقتصادي في الجزائر: تعد الجزائر واحدة من أهم الدول التي تتميز بإمكانيات و مؤهلات زراعية و سياحية و بشرية قادرة على المساهمة الحقيقية في تنوع الاقتصاد الجزائري، يبقى فقط امكانية الاستغلال الفعلي لهذه الامكانيات مجتمعة على أرض الواقع وصولا للمفهوم الصحيح للتنوع الاقتصادي، و يمكن حصر أهم هذه المقومات فيما يلي:²⁴
- المجال الحيوي الواسع سواء من حيث المناخ أو من حيث التضاريس.
 - الإمكانيات الزراعية و الغابية و الرعوية المعتبرة.
 - الإمكانيات البشرية.
 - الهياكل الاقتصادية المتنوعة (البنية التحتية).
 - الانتماء لمجموعة إقليمية متجانسة.
 - الموقع الجيوسياسي المتميز.
 - القرب من أوروبا.

إذن تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي و على مقربة من بلدان أوروبا الغربية و تمثل مدخل إفريقيا محتلة المرتبة الأولى من حيث المساحة الاجمالية في الدول العربية اذ ترتفع على 2,381,741 كلم²، و على أكثر من 1200 كلم من السواحل، كما تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب يملكون كفاءات عالية، و لها قاعدة صناعية كبيرة تم بناؤها خلال عقود و التي هي في حاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير. و يمكن تلخيص أهم المقومات التي تملكها الجزائر للتحويل من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد الانتاجي في ما يلي:²⁵

- بالنسبة للموارد الطبيعية فهي متنوعة أهمها: أن الجزائر تمثل ثالث أكبر حامل احتياطات الذهب في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية و لبنان، اضافة الى أنها الأقل مديونية من بين 20 بلدا في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و بالنسبة للطاقة الشمسية المحتملة: مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا، مع امتلاكها لثروات منجمية أخرى: كالفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم،... الخ. كما تتوفر الجزائر على مقومات زراعية مهمة²⁶ اذ تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 42.4 مليون هكتار و التي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد. في حين تقدر المساحة الزراعية المستغلة بـ 8.458 مليون هكتار فقط أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية و هنا المفارقة الكبرى.

- كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل حجم السوق حيث بلغ عدد السكان في الجزائر نحو 40,4 مليون نسمة جانفي 2016 حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

و بالنسبة للبنية التحتية تملك الجزائر بنية متطورة نسبيا منها شبكة الطرق طولها حوالي 112039 كلم (المرتبة 40 عالميا، و الثالثة إفريقيا) بما في ذلك 29573 كلم من الطرق الوطنية، كما يوجد تقريبا 3973 كلم من السكك الحديدية، و تتوفر كذلك على حوالي 11 ميناء تجاري يقدم مختلف أنواع الخدمات و يمكنها من نقل جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 36 مطارا من بينها 16 مطارا دوليا.

-بالنسبة للمحيط التقني بلغ معدل التمدرس 96 %، في حين بلغ معدل محو الأمية 86% أين تعمل الجزائر على مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة و معلوماتية مختلفة.

-بالنسبة للمجال السياحي تتوفر الجزائر على امكانيات سياحية هائلة فهناك عدة أصناف للسياحة منها السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، و سياحة الحمامات المعدنية و التي تعود كلها بالأساس الى الموقع المتميز للجزائر في الخريطة الجغرافية و تنوع تضاريسها من الشريط الساحلي الى المرتفعات الداخلية الى الصحراء الشاسعة، و ما تزره كل منطقة من معالم سياحية متنوعة، فللجزائر تراث تاريخي عريق استطاع أن يتحدى تعاقب الأحقاب كالكهوف و الأضرحة و الرسوم على الصخور، و التي تعود الى عهود ما قبل التاريخ.

و عندما دخل الرومان الجزائر شيدوا مدنا في شكل حاميات لا زالت تحتفظ بإبداعاتهم في الفن المعماري و التطور الثقافي، من ذلك مثلا آثار تيمقاد (باتنة)، جميلة (سطيف)، الحمامات المعدنية بقالة.. الخ. كما تتوفر الجزائر على آثار اسلامية تعود جميعها الى الفترة السابقة لدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر، و تتجلى في المساجد و الأبراج و القلاع و القصور و الزوايا و القبب، و كلها تعتبر آية في الفن المعماري الاسلامي و معالم ذات أبعاد حضارية. و تبدو الصناعات التقليدية كالزراي و المنتجات الجلدية و النقوش النحاسية كأهم الحرف الواسعة الانتشار في المدن كالجزائر و قسنطينة و تلمسان.²⁷

انطلاقا من هذه المزايا التي قلما تتوفر في دولة بعينها من ضمن دول الجنوب يمكن القول والجزم أن وضع استراتيجية تنمية رشيدة-دون المحروقات- من خلال اتباع سياسة التنوع الاقتصادي وتفعيل التكتلات الاقتصادية القائمة (الاتحادات العربية) وتدعيم التبادل فيما بينها، في ظل مناخ سياسي مستقر يعمل على إعادة الثقة بين مختلف المستويات التي يتشكل منها المجتمع وإفساح المجال لممارسة ديمقراطية ذات مرجعية مؤسسية (تقوم على المؤسسات) من شأن كل هذا إخراج البلاد من أسار التبعية و الانطلاق في تنمية ذاتية حقيقية²⁸.

الخاتمة: رغم الآثار السلبية التي خلفها الانخفاض الحاد لأسعار النفط خاصة على التوازنات الخارجية كالميزان التجاري و احتياطات الصرف و الإيرادات النفطية، الا أنه يبقى أمام الجزائر هامش من المناورة للخروج بأقل الخسائر من هذه الأزمة. بوسع الجزائر أن تبني اقتصاد وطني منتج و مستقر بعيدا عن مخاطر الاقتصاد الريعي طالما و أنها تمتلك من الامكانيات و المقومات المتنوعة ما يؤهلها لإنجاح سياسة التنوع الاقتصادي من مقومات زراعية و صناعية و سياحية، مثلما يقال فلرب ضارة نافعة، فيمكن أن تكون هذه فرصة حقيقية للانطلاق الفعلي نحو بناء اقتصاد انتاجي متنوع من خلال استراتيجية تنمية واضحة المعالم بتفعيل كل القطاعات الاقتصادية، و يكون قوامها العنصر البشري الكفؤ القادر على استغلال الموارد المتاحة اذا ما توافرت الإرادة المجتمعية فعلا، و هذا كذلك لن يتحقق فعلا ما لم يتم القضاء على كل مظاهر الفساد بقطع جذوره الحقيقية ليستطيع الاقتصاد الجزائري الخروج فعلا من هذه الأزمات التي يعد الفساد الاداري و المالي السبب الرئيسي في تكريسها .

الاحالات والمراجع:

- 1 - ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 45
- 2 -- مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، على الموقع الالكتروني: www.uokufa.edu.iq
- 3 - المرجع نفسه
- 4 - لبلع فطيمة، نور الدين حامد، مقال بعنوان: استراتيجيات ادارة الربيع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الرعية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية، المجلد 8، العدد 1، 2015
- 5 - سياسة التنوع في الدول العربية: عرض وتحليل لأهم المؤشرات، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الالكتروني: www.arab-api.org
- 6 - منظمة الأوبك 2014 تقرير الأمين العام السنوي
- 7 - الموقع الالكتروني: WWW.APS.DZ
- 8 - حصيلة التجارة الخارجية، على الموقع الالكتروني: WWW.andi.dz
- 9 - تطورات الاقتصاد العربي على الموقع الالكتروني: www.uabonline.org
- 10 - احتياطي الصرف يواصل منحاه التنازلي، على الموقع الالكتروني: www.elkhabar.com
- 11 - تطور احتياطي الصرف و أسباب تراجعها الى غاية 2019 على الموقع الالكتروني: www.eco-algeria.com
- 12 - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر سنة 2015
- 13 - الموقع الالكتروني: WWW.APS.DZ
- 14 - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره
- 15 - الموقع الالكتروني: WWW.APS.DZ
- 16 - سياسة التنوع في الدول العربية، مرجع سبق ذكره
- 17 - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره
- 18 - بلفاسم سلاطونية، مقال بعنوان حقيقة العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 1999، ص 15
- 19 - علي غربي، مقال بعنوان معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائر، مجلة التواصل، العدد 6، جوان 2000، ص 118-119
- 20 - حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، على الموقع الالكتروني: www.fcdrs.com
- 21 - التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الالكتروني: www.arab-api.org
- 22 - مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي بخطط التنمية، على الموقع الالكتروني: www.csc.org.sa
- 23 -- حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره
- 24 - علي غربي، مرجع سبق ذكره، ص 118-119
- 25 - الموقع الالكتروني: WWW.andi.dz
- 26 - الزراعة في الجزائر على الموقع الالكتروني: www.algeria.cropsscience.bayer.com
- 27 - صالح فلاحي، مداخلة بعنوان: النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002، ص 137-138
- 28 - علي غربي، مرجع سبق ذكره